ابي حنيفة منهم من الايمان وهذا غاية الذم وان كان المراد
بقوله لما تهودوا ان مثل ابي حنيفة لو كان فيهم في زمن نبينا
صلى الله عليه وسلم لما تهودوا اى لما داموا على اليهودية
بل كانوا يسلمون فهذا يقتضي تفضيله على النبي صلى الله عليه
وسلم حيث كان ينفعهم عن دعوة ابي حنيفة الى الاسلام
مع انه لم تنفعهم دعوة النبي صلى الله عليه وسلم وان كان
المراد ان مثل ابي حنيفة لو كان في زمن موسى لهدم القواعد
واصل الاصول مبينا بنوة محمد صلى الله عليه وسلم بارضاح البينا
بحيث لا يقدر جاحد ولا معاند على انكارها لما تهودوا في
زمن محمد صلى الله عليه وسلم بل كانوا يسلمون فهذا يقتضي
تفضيله على انبياء بني اسرائيل الذين بعد موسى صلى الله عليهم
اجمعين وسلم واحد لا يقوله بذلك وقد اختار الثالث و
يجاب عما ورد عليه بانه قد يوجد في المفضول ما لا يوجد في
الفاضل هذا ما ظهر لي تامل قوله الى ان يحكم بعد هبوط عيسى عليه
السلام المراد انه يجتهد ويوافق اجتهاده مذهب علي ان
الشافعية يقولون بموافقة اجتهاده للشافعي رحمه الله
قوله من زمنه الى هذه الايام ان اراد بالحكم السلطنة
ففي زمنه وبعده بكثير كان الحكم للعباسيين وكان مذهبهم
مذهب عدم بدليل قول الامام الزيلعي في باب صلوة العيدين
فظهر عمل كافة الناس اليوم بقول ابن عباس لان بني الخلفا
كانوا يامرون الناس بذلك بدليل سئلة الاستسقا وان
اراد القضا فهذا غير مختص بمذهبه بل لم تزل القضاة تتولى
من كل مذهب في كل زمن بل كان القضا بمصر مختصا بمذهب الشافعي
الى زمان الظاهر بيبرس البندقداري كما ذكره المقريزي في
كتاب السلوك في اخبار الملوك قوله على من رد قول ابي حنيفة
المراد

المراد برد قوله ان يرده مجتهد اما لو كان فيه قوة الاجتهاد
والا فلم تزل الائمة ترد اقوال بعضهم انهم مثابون في ذلك
نظرا للنصرة الحق بحسب ظنهم وكان المسلم ان يقول على خط
قدر ابي حنيفة قوله معتقدا مذهب بتسكين الباء للضرورة
وهو ضد اوغيرهم مضاف اليه قوله عن انس هو انس بن مالك
خادم النبي صلى الله عليه وسلم وجابر هو ابن عبد الله وابن ابي اوفى
هو عبد الله وابو الطفيل عامر بن واثلة وابن انيس هو عبد الله
وواثلة بن الاسقع وعبد الله بن جزء بفتح الجيم وسكون الزاي
المعجمة وبالهمزة كذا في مناقب الكردري قوله ليلى القضاء
الذي في الملل والنحل للشهرستاني عند ذكره فرقة الشيعة
ان المنصور انما حبس لمبايعة محمد بن عبد الله بن الحسن منزل البيت
قوله وعلم بان الاختلاف الى اخره اى من قوله صلى الله عليه
وسلم اختلاف امتي رحمة قوله لما قالوا علة لقوله او فرق قوله
رسم المفتي مبتدا وان ما اتفق الى اخره خبره وما بالعكس والجملة مقول
قالوا وحاصله ان الحكم اما ان يكون متفقا عليه بين ابي حنيفة
واصحابه في الروايات الظاهرة اولا فالاول ينبغي تقطا والثاني
اما ان يقع فيه تصحيح من المشايخ لاحد القولين او لكل منهما او لا
فان كان الثالث فقيل يعتبر الترتيب بان يفتي بقول ابي حنيفة
فان لم يوجد فبقول ابي يوسف الى اخره وقيل يعتبر قوة المدرك
والدليل والذي يظهر في التوفيق ان من كان له قوة ادراك قوة
المدرك يفتي بالقول القوي المدرك والا فالترتيب وان كان
الاول فاما ان يكون التصحيح بافعل التفضيل او لا فان كان الاول
تخير المفتي وهذا هو الذي نقله عن رسالة اداب المفتي وان لم يكن
بافعل التفضيل ينبغي بالصحيح فقط وان كان الثاني فاما ان يكون
كل منهما بافعل التفضيل او احدهما اولا ولا فان كان الثالث

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)